

## تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر

د. سي محمد كمال<sup>1\*</sup> ، ط.د. بن هدي إكرام<sup>2</sup>،

<sup>1</sup> جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر

<sup>2</sup> مخبر الأسواق التشريع و المحاكاة في الدول المغاربية ، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ، الجزائر

### The impact of government support policy on budget government, economic growth and consumption in Algeria

Si mohammed kamel<sup>1,\*</sup> , Benheddi ikram<sup>2</sup>,

<sup>1</sup> University of Aïn tèmouchent Belhadj Bouchaib(ALGERIA) & <sup>2</sup> Laboratory of Markets ,  
Employment legislation and Simulation in the Maghreb countries , University of Aïn tèmouchent  
Belhadj Bouchaib(ALGERIA)

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر سياسة الدعم الحكومي علي العجز الموازي و الاستهلاك و النمو الاقتصادي في الجزائر، فكانت النتيجة عدم نجاح هذه السياسة ومن ناحية أخرى كان لها تأثير سلبي علي العجز الموازي ومستوي الأسعار .  
**الكلمات المفتاحية:** الدعم الحكومي ، الاستهلاك ، العجز الموازي ، النمو الاقتصادي .

**Abstract:** This study aims to evaluate the impact of government support policy on budget government , economic growth and consumption in Algeria, the results show that this policy unsuccessful and the negative influence of this policy on budget deficit and price level

**Keywords:** Government support , Consumption , Budget deficit , Economic growth.

## تمهيد:

لطالما عانت جزائرا الجريحة من جروح اقتصادية عميقة حتي أصبحت اهم سياساتها الاقتصادية عقيمة هنا باتت الحكومة تنقب عن حلول بديلة ، حتي وقعت في فخ الدعم الحكومي ، فسياسة الدعم الحكومي بمختلف اشكالها تطبق غالبا في الدول النامية بغية تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين افراد المجتمع و لاستقرار الأسعار ، بمعنى انها وسيلة تستخدمها الدولة لتدخل في الحياة الاقتصادية و لكن رغم مزاياها الا انها أضحت تمثل خطر علي الميزانية العامة للدولة الجزائرية اد تبين ان الخزينة تعاني و ان الموازنة الجزائرية يكتنفها الغموض ، و لعدة عقود تبين ان الخزينة العامة لدولة دوما تنهار مرارا و تكرارا ، كما ان تكتونية هذه الظاهرة الاقتصادية العميقة انعكست علي جيوب المستهلكين نظرا لاحتراق أسعار السلع و الخدمات بدون نار. لا بد من إبادة هذه السياسة الاقتصادية الفاشلة و استبدالها بسياسات تخدم الطبيعة الاقتصادية لهذا البلد . و بالتالي السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار

## كيف تؤثر سياسة الدعم الحكومي علي الموازنة العامة و الاستهلاك و النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

### • فرضيات الدراسة:

- تأثير سياسة الدعم الحكومي علي العجز الموازي و الاستهلاك و النمو الاقتصادي في الجزائر.
- لا تأثير سياسة الدعم الحكومي علي العجز الموازي و الاستهلاك والنمو الاقتصادي في الجزائر.

### • استعراض الدراسات السابقة :

- دراسة سي محمد كمال و بن حبيب عبد الرزاق : حيث هدفت لتحليل و تقدير اثر الدعم الحكومي و التحويلات الاجتماعية علي النمو الاقتصادي في الجزائر ، كما اعتمدت هذه الدراسة علي الدالة النيوكلاسيكية بتطبيق نموذج العزوم المعممة GMM خلال المدة الزمنية ( 1994-2016) و قد خلصت ان الزيادة في الدعم الحكومي و التحويلات الاجتماعية يؤدي لزيادة في النمو الاقتصادي في الجزائر (سي محمد و عبد الرزاق، 2019) .
- اما دراسة **Bernini و Pellegrini** : حاولت هذه الدراسة تقييم اثر الدعم الحكومي علي إنتاجية الشركات الإيطالية كما انها طبقت منهجية MDID ، خلال الفترة الممتدة (1996-2004) فكانت النتيجة زيادة في معدل الإنتاج و العمالة و زيادة اقل في إنتاجية الشركات الغير مدعومة في إيطاليا (Bernini & Pellegrini, 2011).
- كما ان دراسة مهدي علوان رحيمة و فاضل جواد هش : سعت لتوضيح دور الدعم الحكومي في القطاع الزراعي و طرق الاستفادة من هذا الدعم لتطوير مجال الزراعة ، اذ تبين عدم ثبات مستوي الدعم المقدم لقطاع الزراعة خلال المدة ( 2004-2016) في العراق (العقابي و دهش ، 2019).

- كذلك دراسة **Samson**: التي تناولت اثر الدعم الحكومي علي النمو و التطور و الفقر و عدم المساواة في دول نامية و تحليل تجارب هذه الدول النامية و خاصة بعض الدول الافريقية ، اد تبين ان الدعم المقدم للأسر كان اكثر أنواع الدعم نجاحا (Samson، 2007).

- اصف دراسة خليفة الحاج و زقاي وليد: أتت هذه الدراسة لتوضح ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر للحفاظ علي القدرة الشرائية للمستهلك و من ناحية اخري مساعدة الخبازين لمواصلة أعمالهم و تحقيقهم لمردوديتهم فكانت النتيجة تراجع مستمر للقدرة الشرائية للمستهلك و تراجع نفقات الدعم المقدمة من الحكومة ويعود هذا لتراجع عائدات ميزانية الدولة (خليفة و زقاي، 2015).

- زد علي ذلك دراسة طارق إسماعيل: التي عاجلت سياسة الدعم الحكومي في الدول العربية تبين انعكاس هذه السياسة علي الموازنة العامة و محاولة توضيح اليات تعديل منظومة الدعم في الدول العربية خلال المدة (2012-2017) (طارق ، 2018).

- و قد نجد دراسة صبيح إبراهيم البطاينة: اذ تطرقت لقياس اثر الدعم الحكومي للقمح علي الموازنة العامة خلال المدة (1990-2015) تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد فكانت النتيجة وجود اثر إيجابي للدعم الحكومي للقمح علي الموازنة كما ان التغيرات في العجز الموازي سببها الدعم الحكومي لمادة القمح في الأردن (الخوالدة و البطاينة ، 2018).

● **هدف الدراسة:** تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة اثر سياسة الدعم الحكومي علي الرصيد الموازي و النمو الاقتصادي والاستهلاك.

● **أهمية الدراسة:** تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الاثار الغير ايجابية بمعنى النتائج السلبية التي قد تسببها سياسة الدعم الحكومي علي الهيكل الاقتصادي بصفة عامة والتشوهات التي تحدثها هذه السياسة في الرصيد الموازي و الاستهلاك و النمو الاقتصادي وهذا لسوء تطبيقها في الجزائر.

## 1- الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي :

تاريخيا برزت في أوائل القرن التاسع عشر سياسات الدعم الحكومي انطلاقا من الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي . و خلال مرحلتي الحربين العالميتين تطورت في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا للحفاظ علي الأغذية كإنتاج محلي ، و تطبيقها لازال ساري المفعول عبر العالم كحصول المزارعون في الاتحاد الاولوي 45 مليار دولار في شكل اعانات مباشرة لقطاع الزراعة (البشير ، 2019، صفحة 61). فهي عبارة عن مساهمة مالية تمنحها الحكومة او هيئة عامة بغية تحقيق منفعة لمن يحصل عليها من اجل تحقيق مجموعة اهداف اجتماعية او اقتصادية. أي أداة تستعمل من طرف الدولة لإحداث تأثيرات في الحياة الاقتصادية (مهودر، 2012، صفحة 254).

كذلك عرفت منظمة التجارة العالمية (Organisation Mondiale commerce) كما يلي:

الدعم الحكومي انه مجموعة تحويلات حكومية مالية موجهة لقطاع اقتصادي لمساعدته علي تحسين مردوديته، او شركة خاصة او وطنية من اجل الحفاظ علي سعر الخدمة او المنتج عند مستوي منخفض و هذا حسب القدرة الشرائية للمواطن (ميش و عيدودي، 2018، صفحة 4).

أيضا وزارة المالية الجزائرية تعتبر الدعم الحكومي علي انه بعض أنواع الإعانات التي تقدمها الحكومة للأفراد كالمستهلكين و المستهلكين سواء بأسلوب مباشر أي الدعم الصريح او بأسلوب غير مباشر أي الدعم الضمني بهدف التخفيف من عبء تكاليف المعيشة فيما يخص الفئات الصغيرة و الطبقات ذات الدخل المحدودة بالإضافة الي عمليات توزيع الدخل الوطني للطبقات التي تتميز باقل الدخل مما يقود في النهاية لتحقيق مستوي من العدالة الاجتماعية (حنصال و بن احمد، 2018، صفحة 112).

وقد يعرف الدعم انه تدابير تهدف لإبقاء الأسعار الموجهة للمستهلكين ادني من مستوي السوق او تضل الأسعار الموجهة للمنتجين فوق مستوي السوق او تخفيض في التكاليف بالنسبة للمنتجين او المستهلكين و ذلك بمنح دعم مباشر او غير مباشر، او مساعدات ذات طابع مادي تقدم من طرف الحكومة لتخفيض أسعار سلعة ما اما من اجل المواطن او لصناعة معينة (الحوالدة و البطاينة، 2018، صفحة 153).

#### • بعض أنواع سياسة الدعم الحكومي:

لدينا الدعم الحكومي الصريح بمعنى المباشر و هو عبارة عن الانفاق العام الذي يسجل بوضوح، يمثل نفقات تقع علي عاتق ميزانية الدولة و لها تكلفة مالية مباشرة تتمثل في دعم أسعار الإسكان و الغذاء و أسعار الفائدة المنخفضة و أسعار الكهرباء و الغاز الطبيعي و المياه و التعليم المجاني الدفع المقدم للجهات المعوزة و الفقراء و أصحاب الدخل المنخفضة.

اما الدعم الحكومي الضمني أي الغير مباشر يشكل ارادات عامة ضائعة، ليست ظاهرة بشكل واضح في موازنة الدولة و لكنها من مسببات العجز و تساهم فيه كإعانات الدعم الجبائي، الدعم المرتبط بالعقار و دعم السلع الطاقوية كالوقود و البنزين اذ تحدد أسعارها باقل من قيمتها السوقية

ثم نجد الدعم العيني نظرا لوجود سلع أساسية و مهمة للأفراد، قد تتدخل الدولة عن طريق تخفيضها لأسعار بعض السلع و الخدمات كالدعم الغذائي و دعم الخبز و الحليب... مما ينتج عنه زيادة في دخلهم الحقيقي.

اضف الي ذلك الدعم النقدي الذي هو تقديم الدخل مباشرة للمستحقين و المستفيدين الذين يتميزون بالشروط اللازمة لجعلهم أكثر قدرة علي شراء السلع و الخدمات بمختلف أنواعها (حنصال و بن احمد، 2018، الصفحات 112-114).

## 2- الاثار المترتبة علي سياسة الدعم الحكومي :

- تحمل الموازنة العامة مبالغ مالية ضخمة علي حساب الصحة و التعليم و البنية التحتية ، ان تحقيق العجز الموازي الذي يزداد سنويا و هذا حسب الارتفاع الحاصل في مخصصات الدعم فلا يتحقق النمو الاقتصادي المرغوب .
- ارتفاع معدلات التضخم و أسعار الصرف ، حيث معدلات العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية و يعود هذا لسبب العجز الموازي و الاقتراض بنوعيه الخارجي و الداخلي .
- تقود سياسة الدعم لسوء استعمال السلع و الخدمات المدعومة و الاسراف في عملية استهلاكها كالكهرباء و الماء و الخبز و تدني أسعارها .
- الدعم يستفيد منه الفقراء و الأغنياء علي حد سواء و بالتالي انفاق أموال الدعم لأهداف غير مخصصة لذلك (شمس ، 2019).

## 3-العلاقة بين الدعم الحكومي و التضخم في كنف اقتصاد السوق :

إن آليات السوق تبني علي عدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بغية تحقيق التوازن الاقتصادي و ذلك بالاعتماد علي المنافسة الحرة و إعطاء القطاع الخاص دورا مهما في النشاطات الاقتصادية و منع النشاط الاحتكاري و التقليل من الدعم المقدم و لكن بدون الغائه ، و لوحظ انه ح تى البلدان المتقدمة في المنظمة العالمية للتجارة تعطي للدولة دورا مهما في النشاطات الاقتصادية بغية دعم تنافسيتها بالنسبة للمنتجات الصناعية للدول الأجنبية المنافسة لها ، حيث انه لا يحتوي الاقتصاد علي أي قواعد تحرم القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها سواء قطاع زراعي او صناعي او خدماتي من الحصول علي الدعم لتقوية موقف تنافسيتها اتجاه المنتجات الأجنبية أي المنافسة الخارجية ، فضلا عن ذلك اليات الدعم من المفروض ان تساهم في تخفيض حجم المنتجات المستوردة من العالم الخارجي و يتجلى تأثير ذلك علي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات و لنجاح عملية الدعم الحكومي لابد علي الحكومة ان تقوم بتوزيع السلع المدعومة بالتساوي بواسطة نظام البطاقات بين الافراد او طرح نفس الكمية من السلع المدعومة التي كانت توزعها بواسطة البطاقات و منح الافراد حرية انتقاء السلع المدعومة .

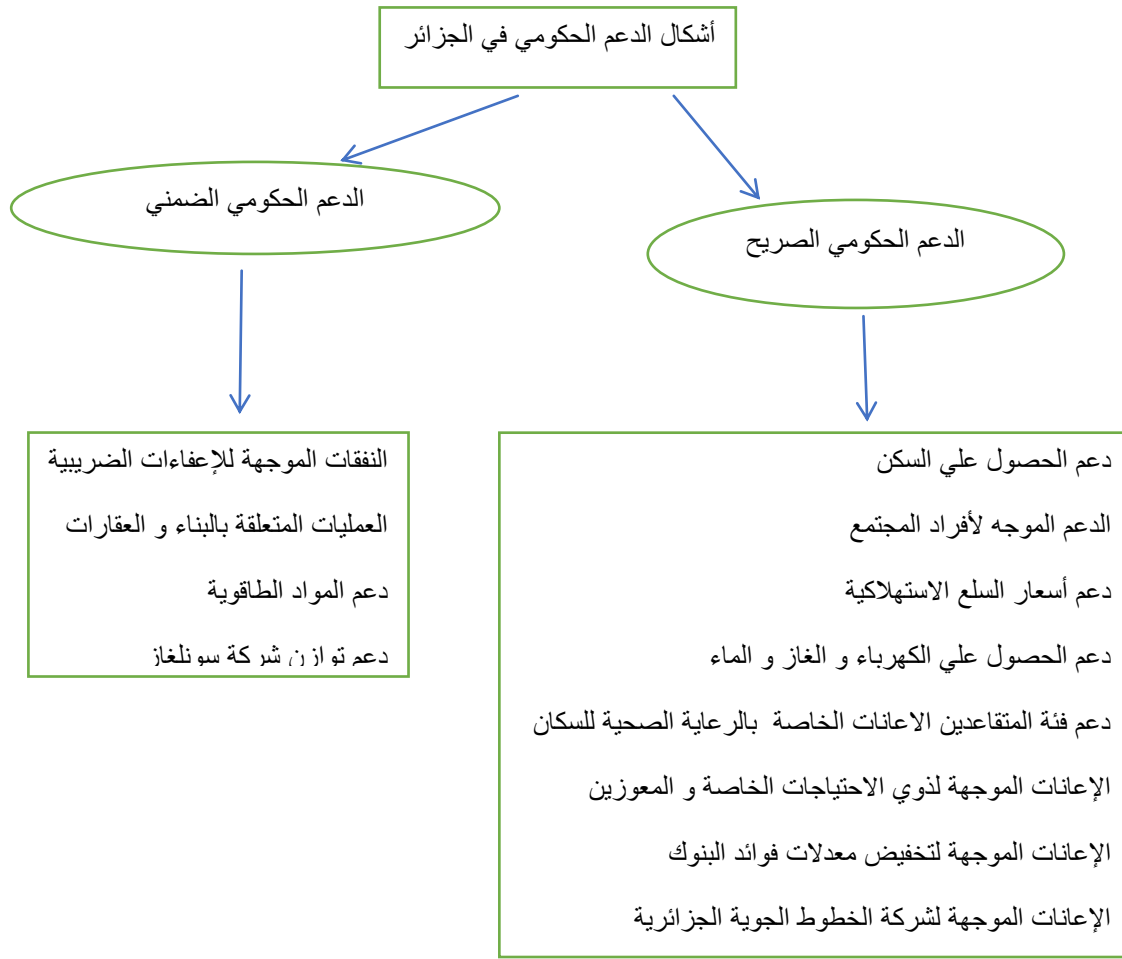
كما نميز اثر و انعكاسات الدعم الحكومي علي التضخم اذ تقع هذه العلاقة و تكون واضحة عندما تقوم الحكومة بعملية تمويلية للدعم بخلق عجز في الميزانية الحكومية كالاقتراض من البنك المركزي او البنوك مما ينتج عنه زيادة في كمية النقد و تزداد هذه الأخيرة بمعدل يفوق الزيادة في معدل السلع و الخدمات و خاصة السلع ذات الطابع الاستهلاكي و بالتالي ترتفع الأسعار لمستوي التضخم و يجدر بنا الإشارة الي المبررات التي تؤدي بالحكومة الي انتهاج سياسة الدعم حتي في حالة تحقيقي التوازن الاقتصادي انطلاقا من قوي العرض و الطلب ، و لعل أهمها الدعم الممنوح لاحد عوامل الإنتاج كمرحلة انتاج اهم العناصر الأساسية المستعملة كمدخلات لإنتاج السلع النهائية او مرحلة انتاج السلع النهائية و اشهر الأمثلة نجد دعم الاستغلال اذ انه يمنح لغرض إبقاء أسعار

بعض المنتجات ادني من ثمن الكلفة الفعلية لمحاربة التضخم و الحفاظ علي استقرار الأسعار ، حيث يتم ذلك عبر تقديم الدعم في مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية لمساعدة المستهلكين علي شراء المنتجات في اخر مرحلة من تداولها بسعر ادني من تكلفتها الفعلية و الحقيقة في هذه الحالة الدعم غير مباشر لمستهلكين هذه المنتجات و حتي في حالة دعم الحكومة لمشاريع معينة قد يتم اللجوء لهذا النوع من الدعم الحكومي لمواجهة الخسارة التي مست تلك المشاريع ، و لا سيما اذا كانت هذه المشاريع يستفيد منها عامة المستهلكين كذلك اعتماد سياسة دعم صحيحة و سليمة يكون لها اثر في تخفيض التفاوت في الدخول الموزعة بين طبقات المجتمع و مواجهة الفقر و تحقيق تنمية اقتصادية بكل ابعادها و خاصة علي مستوى الدول النامية (الطائي ، 2014، الصفحات 70-71).

#### 4- آثار الدعم الحكومي علي الإنتاج :

للدعم الحكومي دورا مهما في انتعاش القطاع الإنتاجي و الذي يمثل اهم مقتضيات التنمية الاقتصادية اذ انه يجعل البيئة ملائمة للاستثمارات في مختلف القطاعات الإنتاجية و بالتحديد في الدول النامية مما يساهم في الحد من مستوي البطالة و توفير العمل بزيادة في حجم اليد العاملة في الزراعة و الصناعة و اعتماد أساليب حديثة لرفع من إنتاجية العمل بغية ارتفاع مستوي الناتج المحلي الإجمالي و تحقيق معدلات نمو اقتصادي. و اعتماد التكنولوجيا كالانتقال من الزراعة التقليدية و البدائية و الصناعة الحرفية الي خلق قطاع زراعي متطور و تحقيق صادرات صناعية لتعزيز مدخلات البلد من النقد الأجنبي و قد يساهم الدعم الحكومي الاقتصادي في تحقيق استقرار في الاقتصاد الوطني اذ نجد التكلفة الاقتصادية لاي صناعة منخفضة نتيجة دعم هذه الصناعة مما يؤدي لانخفاض أسعار منتجات فتزداد كمية سلعها المباعة و تبعا لذلك ترتفع الأرباح (العقابي و دهش ، 2019، صفحة 693).

## الشكل رقم (01): واقع الدعم الحكومي في الجزائر .



**المصدر :** حنصال أبو بكر و بن احمد سعدية ، 2018، استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية ، مجلد رقم 07 ، الصفحة 115.

من خلال الشكل أعلاه نميز فئة اعانات الدعم الصريح تشمل دعم السكن و دعم العائلات و الاسر و دعم المتقاعدين و اعانات الرعاية الصحية كذلك اعانات المعوزين كما يتم توجيه مساعدات و اعانات للمؤسسات العمومية التي تباع منتجاتها بأسعار غالبا اقل من ثمن تكلفتها و تكون محددة بطريقة إدارية كشركة سونلغاز ، اما الإعانات الموجهة لشركة طيران air Algérie و الشركة الوطنية لنقل بالسكة الحديدية SNTF ، اما الدعم الحكومي الضمني ان اعتماداته لا تكون مسجلة بطريقة مباشرة علي عاتق الميزانية العامة للدولة و انما بتنازل عن ارادات مستحقة و إعادة شراء ديون مرتبطة بالاختلالات المالية لبعض المؤسسات الاقتصادية كالنفقات الموجهة للإعفاءات الضريبية و كعمليات بناء العقارات (حنصال و بن احمد ، 2018، الصفحات 116-117).

فالجزائر تعتمد علي الإعانات الضمنية و الصريحة من عائدات النفط حيث يقوم بها الاقتصاد ، و اغلب البلدان تعتمد علي دعم الأسعار لمساعدة الفقراء و بالتحديد البلدان البترولية و هذه الإجراءات أصبحت نقمة و احسن مثال علي غرار الجزائر نجد فنزويلا اذ ان الجزائر من بين الذين يعيشون تحت خط الفقر لا يمكنهم الحصول علي مادة الخبز و بالرغم من ان هذه المادة تشكل 3 % من نفقات الغذاء اليومية و يفرض هذا دعم 52 % من السكان للحصول علي مادة الخبز من جهة اخري تبذير هذه المادة الاستهلاكية هدر الأموال العامة احسن مثال حي في شهر رمضان قد تصل تكلفة الخبز و مشتقاته لـ 2 مليون دولار و ليتم تدعيم هذه المادة لابد من مراعاة :

- تجنب أي انخفاض في أسعار الخبز

- تسليط الضوء علي من هم بحاجة لدعم

- التقدير الحقيقي لاستهلاك الخبز في الجزائر

كما وضح الخبير الاقتصادي سي محمد كمال لموقع سبق برس انه لابد علي الحكومة إعادة النظر في السياسة الاقتصادية اذا تم رفع الدعم عن المواد الطاقوية لسنة 2019 و مواد اخري في 2020 اذ يتضررون السكان اللذين يعانون من انخفاض قوتهم الشرائية و يقدر الدعم غالبا بـ 1750 مليار دينار و الحكومة تتكاسل في تعاملها مع هذه المشكلة لأسباب سياسية اقتصادية و اجتماعية (سي محمد، رفع الدعم قد يضحى بشريحة واسعة من المواطنين، 2018).

#### خاتمة :

يتم انتهاج سياسة الدعم في الاساس لحل مشاكل اقتصادية عميقة ، و لكن يتبين دوما ان السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية تتميز بالضبابية و الضياع و لعلني فوضي سياسة الدعم الحكومي ما جعل الحكومة غير موفقة في هذه السياسة و البرامج العشوائية للسلع المدعمة إضافة لغياب العقلانية في تسيير النفقات اذ تنعكس اثار الدعم الحكومي بطريقة سلبية علي العجز الموازي و الاستهلاك و قد تكون الاثار إيجابية علي النمو الاقتصادي و يعود ذلك بسبب الاهتمام بقطاع المحروقات و اهمال قطاعات اخري مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي اذ تتطلب سياسة الدعم جهاز انتاجي مرن و هذا غائب عن الاقتصاد الجزائري و من جهة اخري الدعم الحكومي يضعف ميزانية الدولة كون ان الدعم مصدره الارادات العمومية التي مصدرها أصلا مدخلات النفط ادا لابد من هبوب رياح التخلي عن هذه السياسة او تطبيقها بشكل صحيح لتصب في نحر الأهداف المرجوة منها كان يتم تحويل استفادة من هذا الدعم من الاسر الغنية الغير مستحقة الي الاسر الفقيرة المحتاجة .

## الإحالات والمراجع :

1. Bernini, C., & Pellegrini, G. (2011). How are growth and productivity in private firms affected by public subsidy? *Regional Science and Urban Economics*, pp. 253-265.
2. Samson , M. (2007). The impact of social transfers on growth, development, poverty and inequality in developing countries . *Economic Policy Research Institute*, pp. 1-27.
3. البشير , ع. (2019). سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. *مجلة النور للدراسات الاقتصادية*, 71-59 pp.
4. الخوالدة, ب. ي., & البطاينة , ا. (2018). أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة. *مجلة الاقتصاد و التجارة*, 163-152 pp.
5. الطائي , ا. ح. (2014). سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرضا والقبول . *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*, 84-63 pp.
6. العقابي , م. م., & دهش , ف. ج. (2019). واقع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في العراق للمدة ( 2004-2016). *مجلة واسط*, 724-683 pp.
7. حنصال, ا., & بن احمد , س. (2018). استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية و تحقيق العدالة الاجتماعية . *مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة*, 138-108 pp.
8. خليفة, ا., & زقاي, و. (2015). ترشيد تدعيم احلبن في الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك. *مجلة الاستراتيجية و التنمية*, 333-297 pp.
9. سي محمد, ك. (2018). رفع الدعم قد يضحى بشريحة واسعة من المواطنين . Consulté le 2021, sur : <https://www.sabqpress.dz/economics/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D8%B6%D8%AD%D9%8A-%D8%A8>
10. سي محمد, ك., & عبد الرزاق, ب. (2019). تقدير اثر الدعم الحكومي علي النمو الاقتصادي في الجزائر . *مجلة دفاتر*, 152-146 pp.
11. شمس , م. م. (2019). سياسات الدعم في الدول النامية وآثارها على الاقتصاد الوطني . Consulté le 2021, sur : <https://www.aliqtisadalislami.net/%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b9%d9%85-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d8%a2%d8%ab%d8%a7%d8%b1%d9%87%d8%a7>
12. طارق , ا. (2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. *صناديق النقد العربي*, 55-1 pp.
13. ميمش , س., & عيودوي, ف. (2018). أثر الصدمات النفطية على الدعم الحكومي لقطاع السكن في الجزائر خلال الفترة (1986-2017). *مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي*, 6502-2600 pp.
14. مهور, ه. ن. (2012). الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي. *مجلة الاقتصادي الخليجي*, 254-252 pp.